A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/42/861
7 December 1987
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الثانية والاربعون
البند ٤٣ من جدول الاعمال

الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في تقرير الامين العام عن الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة (A/42/841) . والتقت اللجنة ، خلال نظرها في هذا التقرير ، مع ممثلي الامين العام الذين قدموا معلومات اضافية في هذا الشأن .

٢ - ويوجز الأمين العام في تقريره الحالة الراهنة واحتمالات التمويل لعام ١٩٨٨ . ويوفر في الفقرات ٥ الى ١٤ معلومات عن الحالة في فترة السنتين الراهنة ، بما في ذلك أثر تدابير الاقتصاد . وفي الفقرات ١٥ الى ١٩ ، يناقش الامين العام الاحتمالات المتوقعة لعام ١٩٨٨ ، وفي الفقرات ٢٠ الى ٢٢ ، يوجز الاستنتاجات التي خلص اليها ويقدم اقتراحاته لعام ١٩٨٨ .

٣ - وكما ذكر في الفقرة ١ من تقرير الامين العام ، فقد ظل مبلغ ٢٧٩,٢ من ملايين الدولارات (٣٦,٩ في المائة) من الانصبة المقررة في الميزانية العادية لعام ١٩٨٧ غير مدفوع حتى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ؛ وبلغ مجموع الانصبة المقررة غير المدفوعة المتراكمة ٤٥٦,٤ من ملايين الدولارات ، منها ٣٤٢,٨ من ملايين الدولارات مستحقة على إحدى الدول الاعضاء . وقد أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه مازال مبلغ ٢٧٦,٥ من ملايين الدولارات (٣٦,٦ في المائة) من الانصبة المقررة في الميزانية العادية لعام ١٩٨٧ غير مدفوع حتى ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ؛ وبلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة ما مجموعه ٢٥٦,٨ من ملايين الدولارات . وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأنه ، كما ذكر في الفقرة ٥ ، لا تزال جميع احتياطيات المنظمة (صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص) مستنفدة . وبالتالي ، يخلص الامين العام الى أنه إذا اتبع توقيت وقيمة المبالغ المدفوعة في عام ١٩٨٨ نفس نمط عام ١٩٨٧ ، فستنفد الاموال النقدية في

Digitized by UNOG Library

آب/اغسطس ١٩٨٨ (A/42/841 ، الفقرة ١٨) . وفضلا عن ذلك ، فإنه "لا يمكن تفادي نضوب النقد ، حتى إذا تم دفع كل الانصبة المقررة لعام ١٩٨٨ كاملة ، إلا إذا تم أيضا دفع هذه الانصبة أو جزء كبير من المتأخرات في أوائل السنة" . (المرجع نفسه ، الفقرة ٢) . وتشير اللجنة الى أن أرقام التدفق النقدي تكون عادة عُرضة للتغيير ؛ ولذلك ينبغي رصد حالة التدفق النقدي بدقة وابقاء الدول على علم بهذا الشأن .

٤ - ويكرر الامين العام التأكيد ، في الفقرة ٣٠ من تقريره ، على موقفه المتمثل في أن "الحل الوحيد للازمة المالية الراهنة التي تواجهها المنظمة يكمن في دفع جميع الدول الاعضاء لاشتراكاتها المقررة كاملة وفي حينها" . وتشاطر اللجنة الاستشارية الامين العام قلقه إزاء خطورة الازمة المالية الراهنة وتتفق معه في ضرورة إيجاد حل نهائي طويل الاجل لها . وبالرغم من أن الامين العام على يقين من "أن الدول الاعضاء ستفي بالتزاماتها الشرعية وفقا للميثاق" (المرجع نفسه ، الفقرة ٣١) ، فهو يرجو أيضا من الجمعية العامة ، إزاء النقص المحتمل في التمويل في عام ١٩٨٨ ، بما في ذلك توقع استنفاد النقد في آب/اغسطس ١٩٨٨ ، أن تعتمد التدابير التالية :

(أ) زيادة صندوق رأس المال المتداول بمبلغ ١٠٠ مليون دولار ليصل مستواه الى ٢٠٠ مليون دولار ، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ . ومن شأن هذه الزيادة أن تصل بصندوق رأس المال المتداول الى المستوى المحدد في عام ١٩٨١ باعتباره المستوى المطلوب لمواجهة العجز النقدي المقدَّر للمنظمة ؛

(ب) الإذن للامين العام ، إذا ثبت أن موارد صندوق رأس المال المتداول غير كافية ، باللجوء الى الاقتراض التجاري في السوق الحرة لتدبير ما قد يلزم من مبالغ ، الى حين قبض الاشتراكات ، بحد أعلى قدره ٥٠ مليون دولار ، ودفع أسعار فائدة تجارية عن ذلك الاقتراض ؛

(ج) الإذن للامين العام بإصدار شهادات مديونية بقيمة المبالغ المتأخرة ، مضمونة بتحويل حسابات القبض هذه والقابلة للسداد ، بدون فائدة ، عندما تدفع المتأخرات كاملة . وتكون شهادات المديونية هذه مفتوحة لاكتتاب الدول الاعضاء والكيانات الدولية ، وتشكل ، في الواقع ، اقتراضا من الدول الاعضاء .

٥ - وفيما يتعلق بالتوصية (أ) ، زيادة صندوق رأس المال المتداول ، تشير اللجنة الاستشارية الى أنه عند زيادة الصندوق الى ١٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٢ ، فقد كان

Digitized by UNOG Library

ذلك يمثل ١٣,٢ في المائة من الاعتمادات المرصودة لتلك السنة . وتشير اللجنة أيضا الى أنه عندما اقترح الأمين العام زيادة مستوى الصندوق في الدورة الاربعين للجمعية العامة ، كان الصندوق ، عند مستواه البالغ ١٠٠ مليون دولار ، يعادل ١٢,٨ في المائة من الجزء المخصص لعام ١٩٨٥ من الاعتماد المنقح لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، باستثناء الموارد المتصلة بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وردا على الاستفسارات ، أُبلغت اللجنة أن الصندوق ، الذي لا يزال مستواه يصل الى ١٠٠ مليون دولار ، يعادل ١١,٨ في المائة من الجزء المخصص لعام ١٩٨٧ من الاعتمادات المنقحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . وترى اللجنة الاستشارية أن الانخفاض في النسبة المئوية ليس كبيرا بما يسوغ زيادة مستوى الصندوق . ولذلك فهي ، توصي بعدم زيادة صندوق رأس المال المتداول في الوقت الحاضر .

٦ - ولا تزال اللجنة الاستشارية تؤمن بأن الاقتراض من السوق الحرة (التوصية (ب)) أمر لا يتسم بالحصافة . وكما هو مبيَّن في تقريرها السابق (A/36/701) ، سيستلزم ذلك دفع فائدة قد تكون ضخمة ، مما يلقي أعباء إضافية على كاهل جميع الدول الأعضاء .

٧ - وليس لدى اللجنة أي اعتراض ، من حيث المبدأ ، على التوصية (ج) ، أي إصدار شهادات مديونية ، على أن يكون مفهوما أن يتم ذلك على أساس تطوعي غير متكرر ، وألا تترتب عليه أي تكلفة إضافية تتحملها الميزانية العادية ، وأن يحدد ، بعد إجراء المشاورات الملائمة مع الدول الأعضاء والمكتتبين المحتملين الآخرين ، وبموافقة مسبقة من اللجنة الاستشارية ، المبلغ الاجمالي الفعلي والنواحي الاجرائية في هذا الشأن .

- - - - -

Digitized by UNOG Library